

عدم توافر سيولة لرواتب أبريل ورفض سحب مليارات «الأجيال» يتطلب تعجيلاً بإقرار قانون الاقتراض

لماذا ألغت الحكومة السقف الزمني لآجال سداد القروض من «الدين العام»؟

أكد طلبها إلغاء تقسيم المبلغ المقرض على أن توجهه وفقاً لحاجتها

الحمد:

ليس واضحاً هدف الحكومة من إلغاء المدة الزمنية



أحمد الحمد

أفاد رئيس اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة، أحمد الحمد، بأنه من غير الواضح حتى الآن، ما إذا كانت الحكومة تنوي من خلال طلبها إلغاء المدة الزمنية لسداد القرض من مشروع قانون الدين العام، خفض تلك المدة أو زيادتها، مشيراً إلى أن اللجنة وضعت ملاحظات على تلك النقطة، إضافة إلى نقاط أخرى منها تحديد سقف الدين العام بـ60 في المئة، بدلاً من 20 مليار دينار كما كان في مشروع القانون الحكومي السابق.

يُذكر أنه وفقاً لآخر إحصائية سنوية للنتائج المحلي للإجمالي للبلاد، أصدرتها الإدارة المركزية للإحصاء، بلغ الناتج في عام 2019 نحو 39.4 مليار دينار، ما يعني أن نسبة الـ60 في المئة منه تصل إلى 23.6 مليار دينار، مع الأخذ بالاعتبار تأثير الناتج المحلي الإجمالي في السنة الماضية والحالية سلباً بأزمة أسعار النفط وتدابير «كورونا».

وأشار الحمد في تصريح لـ«الراي» إلى أن الحكومة طلبت إلغاء تقسيم المبالغ التي سيتم إقراضها وفقاً لأوجه صرفها، على أن توجهها وفقاً لما تحتاجه، بعد أن كان مشروع القانون الحكومي السابق ينص على توجيهه 8 مليارات دينار لتمويل عجز الموازنة، و12 ملياراً للمشاركة

الرأسمالية، مؤكداً رفض اللجنة المالية لذلك. وقال إن ملاحظات اللجنة المالية في شأن التعديلات الحكومية على القانون، يجري العمل على مناقشتها بين المكتب الفني للجنة المالية البرلمانية وإدارة الدين العام في وزارة المالية، مشدداً على مطالبة اللجنة بتوضيح الهدف من تلك التعديلات، مع وجوب أن تقدم الحكومة خطة واضحة المعالم، تتضمن إصلاحات اقتصادية واضحة وتحصياً للمبالغ المستحقة للحكومة على الغير، وتقليلاً للهدر ومكافحة للفساد، بما يضمن النواب والشعب بأن الحكومة، في حال إقرار القانون، ستصرف الأموال المقرضة بشكل سليم، وبما يخدم الاقتصاد الوطني.

الحكومة قد تصدر سندات بأجل تزيد على 30 عاماً لتنويع دينها بين متوسط وطويل المدى

رايان متناقضان

وهو ما نتنفي معه الحاجة إلى إلغاء المدة الزمنية من نص مشروع القانون حسب ما طلبته الحكومة أخيراً، إذا كان الهدف تقليص مدة سداد القرض، في حين أن الأمر قد يكون باتجاه الاقتراض بأجل طويلة تفوق الـ30 عاماً.

أبوظبي ومصر

وتضرب مصادر مالية أمثلة على لجوء دول في المنطقة لإصدار سندات سيادية متعددة الشرائح، منها ما يتعدى أجل سدادها الـ30 عاماً.

وفي هذا الخصوص، تُشير إلى إصدار أبوظبي في سبتمبر الماضي، سندات سيادية متعددة الشرائح بقيمة 5 مليارات دولار، منها شريحة بـ1.5 مليار دولار بأجل سداد 50 عاماً، هو الأطول لسندات صادرة عن جهة سيادية خليجية، فيما بلغ العائد على هذه الشريحة نحو 2.7 في المئة، كما أصدرت مصر، في أكثر من مرة، سندات بأجل سداد 40 عاماً، كان آخرها إصداراً بـ1.5 مليار دولار في شهر فبراير الماضي، ويعائد على السندات بلغ 7.5 في المئة.

تمتد إلى أكثر من 30 سنة، وإن كان العائد على السندات طويلة الأجل مرتفعاً عن السندات ذات الأجل القصيرة والمتوسطة، بغية عدم إرهاقها بسداد الديون وكلفة خدمتها خلال السنوات القليلة المقبلة، لاسيما في ظل تصريحات وزير المالية الأخيرة الذي توقع خلالها تحقيق الموازنة العامة عجزاً تراكمياً بـ55.4 مليار دينار في الخمس سنوات المقبلة، وتحديداً من السنة المالية 2020/2021 وحتى 2025/2024.

ويستند أصحاب هذا الاعتقاد إلى أن مشروع القانون الحكومي السابق حدد أجلاً «لا يجاوز 30 عاماً في جميع الأحوال لسداد القرض، يبدأ من تاريخ إبرام عقد القروض متى تم على دفعة واحدة، فإذا كان مقسماً على شرائح، بدأ لسدادها من تاريخ إبرام القرض الخاص بها».

وهذا يعني - وفقاً لأصحاب ذلك الرأي - أن مشروع القانون السابق حدد سقفاً زمنياً أعلى لسداد القروض لقانون الدين العام، بين دون سقف أدنى لآجال القروض،

الزمنية لسداد القرض، من مشروع قانون الدين العام الذي تقدمت به سابقاً، والتي كانت محددة بـ30 سنة، فإن هذا يطرح تساؤلاً مشروعاً حول المغزى من إلغاء المدة: هل خفض آجال سداد الديون أم زيادتها؟

الاحتمال الأول، كما يراه اقتصاديون أن الحكومة قد تكون متجهة إلى خفض آجال السداد لا زيادتها، بما يقلل كلفة خدمة الدين، ويُتيح لها الحصول على قروض من أسواق الدين العالمية بأسعار تنافسية، تدور حول 1 في المئة، بدعمها في ذلك تصنيفها الائتماني القوي، مشيرة إلى أن الاقتراض الحكومي قد يكون بأجل مشابهة لاقتراضها 8 مليارات دولار في عام 2017، وذلك بأجل سداد بلغ 5 سنوات لشريحة 3.5 مليار دولار، و10 سنوات للشريحة الأخرى البالغ قيمتها 4.5 مليار دولار.

أما الاحتمال الآخر وفقاً لآخرين، فإن الحكومة قد تتجه إلى تنويع إصداراتها السيادية، إذا ما حصلت على موافقة مجلس الأمة على مشروع قانون الدين العام، بين آجال متوسطة، وأخرى طويلة المدى

إلى «احتياطي الأجيال»، مقابل سيولة تم ضخها في «الاحتياطي العام»، لمقابلة الإلتزامات، وفي مقدمتها رواتب العاملين في القطاع الحكومي. وبما أن إجمالي الإنفاق على الرواتب يبلغ نحو 750 مليون دينار شهرياً، إضافة إلى 300 مليون تقريباً للدعوم، فهذا يعني أن إجمالي الإنفاق على الرواتب والدعوم خلال الفترة من أغسطس الماضي وحتى مارس الجاري، قد يصل إلى 8.4 مليار دينار، أي ما يتعدى الـ7.5 مليار المسحوبة من «احتياطي الأجيال»، ويؤكد أن لا سيولة كافية فعلاً لتغطية الرواتب والدعوم خلال الشهر المقبل، ما يتطلب تحركاً سريعاً نحو إقرار قانون الدين العام، لتوفير السيولة بشكل طارئ، في ظل المناعة التي يشهدها مشروع القانون الحكومي بسحب 5 مليارات دينار سنوياً من «الأجيال».

تساؤل ورايان

أما في ما يتعلق بتصريح رئيس اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة، أحمد الحمد، الأخير، بأن الحكومة طلبت إلغاء المدة

كتب سعود الفضلي |

لم يكن مفاجئاً ما نُقل عن عضو اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة، خليل الصالح، بأن الحكومة أخطرت اللجنة بأن ليس لديها السيولة الكافية لدفع رواتب شهر أبريل المقبل.

فبحسبة بسيطة، نجد أنه بعد استنفاد سيولة صندوق الاحتياطي العام، لجأت الحكومة منذ شهر يوليو من العام الماضي، إلى صندوق احتياطي الأجيال، لتسحب منه نحو 7 إلى 7.5 مليار دينار، عبر استرداد «الاحتياطي العام» نحو مليار دينار، هي قيمة استقطاع 10 في المئة من إيرادات موازنة 2018/2019، وذلك بعد إقرار مجلس الأمة وقف الاستقطاع من «الأجيال» لصالح الموازنة في حال عدم تحقيق الموازنة لفوائض، إضافة إلى مبادلة أصول في «الاحتياطي العام»، معظمها أسهم في بورصة الكويت وأسواق مال

أخرى خليجية وعربية بسيولة من «الأجيال» بلغت 2.1 مليار دينار، وأخيراً نقل أصول وملكيات مؤسسة البترول وأصول حكومية أخرى

الحصة الأكبر لـ «ثروة للاستثمار»

3 شركات تصنع السوق على 12 سهماً قيمتها السوقية 6.88 مليار دينار

كتب علاء السمان |

تدور مفاوضات ونقاشات حالياً ما بين شركات مرخص لها بصناعة السوق، مثل «ثروة للاستثمار» و«بيتك كابيتال» و«كميفك»، وبعض الشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية، إضافة إلى شركات عقارية، تمهيداً لإدراجها تحت مظلة صناعة السوق المرخصين، وبما يضمن لتلك الشركات معدل دوران مرتفعاً على أسهمها.

ويبلغ عدد الشركات التي تخضع لصناعة السوق في بورصة الكويت حالياً 12 شركة، فيما يعالج قطاع السوق بحسب مهامهم شح السيولة على الأسهم التشغيلية إلى جانب غياب معدل الدوران المناسب الذي يتيح الفرصة للدخول والاستثمار فيها، حيث تنظم الجهة المرخص لها العرض والطلب وفقاً لرغبات المساهمين والمتعاملين على الشركة. وليس معنى ذلك أن كل الأسهم المدرجة التي تخضو تحت مظلة صناعة السوق تعاني جموداً أو تراجعاً بمعدل دورانها، إذ إن هناك كيانات قيادية تستأثر بحصة أساسية من السيولة المتداولة يومياً في السوق، ومنها بنك الكويت الوطني مثلاً.

وأكدت مصادر استثمارية لـ«الراي» أن «ثروة للاستثمار» تتداول وتنفذ عملياتها كصانع سوق، وفقاً للقواعد المقررة على أسهم 7 شركات تشغيلية أبرزها «الوطني» و«طيران الجزيرة»



«الاستثمارات» و«المركز» و«كامكو إنفست» تتحضر لدخول الملعب... وشركات تُعدّل أنظمتها الأساسية

زيادة الصانع

ويختظر أن يرتفع عدد صناعة السوق في الفترة المقبلة ليلبلغ 6 شركات على الأقل، حيث تحضر شركات كبرى الإجراءات الخاصة بدخول ملعب صناعة السوق، ومنها «الاستثمارات الوطنية» و«المركز المالي» و«كامكو إنفست»، بخلاف شركات أخرى بصدد إجراء تعديلات على أنظمتها الأساسية.

وقالت المصادر إن صناعة السوق لسوا تعاوناً كبيراً في إطار التواصل مع بورصة الكويت والفريق الفني لديها، حيث يجري التعامل فوراً

مع أي ملاحظات يرصدها قطاع السوق خلال عملياتهم على 12 شركة تحت مظلتهم، يبلغ إجمالي قيمتها السوقية 6.887 مليار دينار.

ولا يعني ذلك أن صانع السوق يتحكم في مجمل تلك القيمة الضخمة، إلا أنه يواكب العرض والطلب على العديد منها، وفقاً للآليات المتبعة في البورصة، وفي نطاق الكميات المتاحة لديه، علماً أن الضوابط تنحى له المجال للبيع على المكشوف، إذا تطلب الأمر، وذلك لضبط إيقاع الأسهم وكبح جماح أي تضخم سعري مبالغ فيه.

وتابعت المصادر أن «ثروة للاستثمار» تقدم خدمة صانع السوق حالياً لـ6 شركات تبلغ قيمتها السوقية 554.2 مليون دينار، بخلاف «الوطني» الذي تصل قيمته السوقية إلى 5.727 مليار، ليصل الإجمالي إلى 6.281 مليار دينار، علماً أن «الصالحية العقارية» تبلغ قيمتها السوقية 297 مليون دينار وميزان القابضة 181 مليون و«طيران الجزيرة» 130 مليون دينار ومدينة الأعمال 137 مليوناً والمنازل 19.6 مليون و«العيد» 18.6 مليون دينار، وجميعها ضمن الأسهم التي تقدم «ثروة» لصناعة السوق عليها.

ويستفيد صانع السوق من أداة الاقتراض من ماله التي تُنفذ بالتنسيق الكويتية للمقاصة، التي تُعد طرفاً في إبرام اتفاقية الإقراض وبنودها، بما في ذلك الجدول الزمني.

«بيتك كابيتال»

و«كميفك» صانعا سوق لـ 5 شركات

تنفذ «بيتك كابيتال» صناعة السوق على سهمي «القرين للبترول وكيموايت» والتي تبلغ قيمتها السوقية 407 ملايين دينار، و«بيتك كابيتال ريت»، الذي تبلغ قيمته الرأسمالية 24.9 مليون دينار، فيما تقوم «كميفك» بدور صانع السوق على أسهم تشغيلية أيضاً منها «التمدين العقارية» التي تصل قيمتها الرأسمالية إلى 107 ملايين دينار، و«دبي الأولى» البالغة قيمتها السوقية 42.4 مليون دينار، و«أسيكو للصناعات» التي تبلغ قيمتها الرأسمالية 25.2 مليون دينار، وذلك حسب إقالات البورصة أمس، ما يعني أن إجمالي القيمة السوقية للشركات التي تقدم «بيتك كابيتال» و«كميفك» خدمة صناعة السوق على أسهمها يبلغ نحو 606 ملايين دينار.

إعداد علي الفضلي |

توقّعت وكالة «ستاندرد آند بورز» (S&P) أن يبلغ إجمالي الاقتراض التجاري على المدى الطويل في الكويت نحو 3.3 مليار دولار خلال 2021، مقدرة بلوغ نسبة الدين بالعملة الأجنبية 70 في المئة من إجمالي الديون خلال 2020.

ورجّحت «S&P» أن يصل معدل إعادة تمويل الديون بالنسبة إلى إجمالي الدين في البلاد إلى 32 في المئة خلال العام الحالي، وهو من بين المعدلات الأعلى عالمياً.

وقدّرت الوكالة في تقرير أن تبلغ قروض الحكومات حول العالم نحو 12.6 تريليون دولار خلال العام الحالي، ما يمثل انخفاضاً بأكثر من 20 في المئة من المستويات التاريخية المسجلة خلال 2020، إلا أنه لا يزال مرتفعاً بما يفوق 50 في المئة عن متوسط السنوات السابقة لجائحة فيروس كورونا.

وبحسب الوكالة، فإن التكاليف المالية الإضافية التي ستحتاجها الحكومات لدعم اقتصاداتها خلال الوباء، من المرجح أن تصل إلى 10.9 تريليون دولار في 2020 و2021، ما يعادل أكثر من 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال 2020، مبيّنة أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى أن

«S&P»:

3.3 مليار دولار إجمالي الاقتراض التجاري للكويت خلال 2021



20 في المئة انخفاضاً متوقعاً في ديون الحكومات

نسبياً، لافتة إلى أنه سيتعين على الحكومات التغلب على المخاطر السياسية والاقتصادية لبدء تحقيق الاستقرار المالية العامة، في الوقت الذي يشهد فيه العالم طرح اللقاحات مع بدء مراحل التعافي من الوباء، مبيّنة أن عدم القيام بذلك سيؤدي إلى وضع ضغوط على التصنيفات السيادية للحكومات.

ولفتت الوكالة إلى أن الجمع بين السياسة النقدية والمالية المستخدمة لمكافحة الوباء كان فعالاً في توفير الدعم اللازم لتجنب انهيار اقتصادي أكبر على مستوى العالم، مع دعم استقرار غالبية التصنيفات السيادية، مشيرة إلى العودة إلى النمو الاقتصادي المستدام أمر بالغ الأهمية.

إعادة تمويل الديون

32 في المئة معدل إلى إجمالي الدين في البلاد... من الأعلى عالمياً

يسجل إجمالي الدين التجاري رقماً قياسياً بواقع 67.5 تريليون دولار بنهاية العام الحالي، ووفقاً لـ«S&P» مكن التحفيز النقدي غير المسبوق اقتصادات الأسواق المتقدمة والعديد من اقتصادات الأسواق الناشئة للاقتراض أكثر، مع الحفاظ على أعباء الفائدة المستقرة